الدراسات السياسية

السياسة الخارجية الالمانية وا تجاهاتها الأقليمية والدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين

أ.م. احسان عبدالهادي النائب

كلية القانون والسياسة- جامعة السليمانية

المقدمة

بعد الاستقرار السياسي الذي حققته المانيا من خلال اعادة بناء بنيتها السياسية بعد عملية اعادة التوحيد، انعكس ذلك ايجابيا على سلوكها السياسي الخارجي. لقد استفادت من الدروس والعبر التي حملتها تجارب الماضي واستطاعت ان تطور منهج سياستها الخارجية وعملية صنعها، بالشكل الذي يتلائم مع قدراتها وانجازاتها على صعيد بنيتها الجديدة وسلوكها الخارجي الجديد.

وتأتي اهمية البحث من خلال ماشهده القرن العشرين من تغيرات وازمات دولية (حربان عالميتان وحرب باردة) تركت اثارا عميقة في حياة الدول بشكل عام والمانيا بشكل خاص، من حيث كان لها دورا اساسيا في هذه التغيرات، فضلا عن انها كانت الساحة الاساسية لها، كل ذلك جعل الالمان في القرن الحالي يجدون انفسهم في مواجهة حالة جديدة تماما من السياسة الخارجية وعملية صنعها.

ويهدف البحث الى بيان ماهية السياسة الخارجية الالمانية وكيفية مشاركة المؤسسات الدستورية في عملية صنعها، بالاضافة الى كيفية الاستفادة من عناصرقوة الدولة (الموقع الجغرافي والعامل الاقتصادي) وتوظيفها بالشكل المطلوب في تحقيق الاهداف الخارجية، فضلا عن توضيح مدى تاثيرها اوربيا ودوليا مع وجود المحددات المتمثلة بالعمل المشترك داخل الاتحاد الاوربي، والتاثير الاميركي الذي تسعى المانيا الى ان تكون اكثر استقلالية في قرارها الخارجي.

ان اشكالية البحث توضح ان العنصر الاساسي للسياسة الخارجية الالمانية يتجلى في دخول البلاد اشكالا مختلفة من العمل المشترك والتعاون المتعدد الاطراف من اجل تحقيق اهدافها المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وادراك صناع السياسة الخارجية الالمانية حقيقة اندماج بلدهم مع محيطه هو شرط اساسي .بالاضافة الى ذلك بدات المانيا بالسعي التدريجي لتطوير قدراتها الذاتية لتصبح قوة اوربية و دولية فاعلة، من حيث يظهر للعيان ان الساسة الالمان تواقون للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، حتى تكون المانيا قادرة على الاسهام في تطبيق قرارات المجلس وفق قناعتها وبما يتناسب مع قدراتها.

لذلك جاءت فرضية البحث والتي مفادها: ان المانيا استفادت في عملية صنع سياستها الخارجية من العوامل الداخلية والخارجية ومشاركة مؤسساتها الدستورية وبالشكل الذي اسهم في ابراز الدور المؤثرلسياستها الخارجية على الصعيد الاوربي، وكذلك على الصعيد الدولي، من خلال سياستها داخل اطار الأمم المتحدة.

وتم استخدام المنهج الوصفي لبيان ماهية السياسة الخارجية الالمانية، بالاضافة الى المنهج النظمي لتوضيح مشاركة المؤسسات الدستورية في صنع سياستها الخارجية، فضلا عن المنهج التحليلي المتعلق بمسار سياستها الخارجية، ولاسيما في الاستنتاج الذي تضمنه البحث في خاتمته.

احتوى البحث على مبحثين، الأول، يوضح الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الالمانية والذي انقسم بدوره الى ثلاث مطالب، تناول الأول منه تعريف السياسة الخارجية الالمانية، بينما الثاني اختص بتوضيح العوامل المؤثرة في هذه السياسة، اما الثالث يبين دور المؤسسات السياسية والدستورية في صنع سياستها الخارجية .والمبحث الثاني جاء بعنوان سياستها الخارجية على الصعيد الاوربي والدولي وانقسم الى مطلبين، الأول يبين سياستها الاوربية،والثاني يختص بسياستها داخل الأمم المتحدة. واخيرا جاءت الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الالمانية

يتضمن هذا المبحث ثلاث مطالب توضح السياسة الخارجية الالمانية، حيث تناول المطلب الأول، التعريف بالسياسة الخارجية الالمانية، بينما المطلب الثاني، يبين العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في سياستها الخارجية، وجاء المطلب الثالث ليشرح دور المؤسسات السياسية والدستورية في عملية صنع السياسة الخارجية الالمانية.

المطلب الأول
التعريف بالسياسة الخارجية الالمانية

تعددت التعاريف الخاصة بالسياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال فهمت بانها مجموعة من النوايا (Intentions) التي تدفع بالدول الى نمط معين من السلوك او انها الخطة او مجموعة الخطط (plans) للسياسة الخارجية، او القرارات (Decisions) السياسة الخارجية او الغايات (Aims) التي ترنو الدولة الى انجازها والأساليب والأستراتيجيات التي تعتمد لهذا الغرض، او المبادئ العامة التي تتحكم في ردود افعال الدولة على ظروفها الدولية، او النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي الى تغيير البيئة الخارجية لدولته. او انها افعال حكومة احدى الدول في علاقاتها مع حكومات الدول الاخرى.[1] وهناك من عرف السياسة الخارجية بانها منهج العمل او مجموعة من القواعد او كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة او واقعة معينة حدثت فعلاً، او تحدث حالياً، او يتوقع حدوثها في المستقبل. وهناك من عرفها على انها (سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي. وقد تاخذ هذه السلوكيات اشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة اخرى، او نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، او نحو قضية معينة). والبعض الأخر يعرفها بانها (الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة مع غيرها او سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية).[2]

---

[1] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢، ص٢٣-٢٦.

[2] فيصل عودة الرفوع وعبدالقادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، بلا، عمان، ٢٠٠٩، ص١٩-٢٠.

بالنسبة للسياسة الخارجية الالمانية، فقد كان القرن العشرين قرن التغيرات بشكل لامثيل له. ثلاث ازمات دولية كبيرة: حربان عالميتان ثم حرب باردة، تركت آثاراً عميقة في حياة الشعوب والبلدان بشكل عام وعلى المانيا بشكل خاص، من حيث كان لها دوراً اساسياً في هذا التغيرات وفي اندلاع الحربين العالميتين فضلاً عن انها كانت الساحة الاساسية للحرب الباردة وشهدت انهيار النظام العالمي الثنائي القطبية. كل ذلك جعل الالمان يجدون انفسهم في مواجهة حالة جديدة تماماً من السياسة الداخلية والخارجية.فالنسبة لألمانيا الموحدة قد بدا عصر من التحديات الكبيرة كان لابد من الناحية الاولى من تنظيم البيت الداخلي الالماني، ومن الناحية الثانية وجد الالمان انفسهم في خضم المواجهة مع دور جديد تماماً عليهم في السياسة الخارجية. فقد كانت التوقعات من الالمان و الآمال المعقودة عليهم بشكل خاص كبيرة، وذلك لأستفادتهم من التطورات العالمية، ولأنهم حققوا بالوحدة الالمانية امانيهم التي كانوا ينشدونها.[1]وهكذا وجدت المانيا الموحدة نفسها بين عشية وضحاها مركز التطورات السياسية العالمية، ومن اهم مايميز السياسة الخارجية الالمانية، الوسطية والثبات والاستمرارية. ورغم ان هذا الأمر يبدو بديهياً، الا انه يشكل تحدياً كبيراً جداً على خلفية السياسة الالمانية واثارتها للحروب في النصف الاول من القرن العشرين. ومع الأخذ بالاعتبار فترة الحرب الباردة، ومع نهاية عقد التسعينات مع ذلك القرن، اعطيت هذه السياسة المتجهة نحو الغرب بعداً جديداً. فالعنصر الاساسي للسياسة الخارجية الالمانية الذي عملت عليه الحكومات المتعاقبة يتجلى في دخول البلاد اشكالاً مختلفة من العمل المشترك والتعاون المتعدد الأطراف. وقد ساعدت على ذلك تجارب الحربين العالميتين، اضافة الى رغبة دول الجوار في مراقبة الالمان ومنعهم من سلوك الطرق المنفردة التي ربما تؤدي الى ويلات جديدة. ولكن العامل الرئيسي كان ايضاً رغبة الالمان الملحة بالسلام والأمان والرخاء وتطلعهم الى الديموقراطية، اضافة الى ادراكهم ان اندماج بلدهم مع محيطه هو الشرط الاساس لعودة الوحدة الالمانية.[2]

---

[1] حقائق عن المانيا، تحرير جانيت شايان وسابينة غيلة، وزارة الخارجية الالمانية،برلين، ٢٠٠٥، ص٧٣-٧٤.

[2] غريغور شولغن، المانيا شريك في العالم، حقائق عن المانيا، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-deutschland.de

ان محاولة نفهم الأسلوب الذي نتعامل به الدول مع بعضها، يقتضي ان ندرك شيئين اساسيين يتصلان باوضاع السياسة الخارجية لكل دولة: الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها،ومدى القوة التي في متناولها لاخراج تلك الاهداف من الحيز النظري المجرد الى الواقع المادي. او بمعنى آخر، التعرف على مدى التناسب بين عاملي الأهداف والامكانيات، ذلك انه بمقدار هذا التناسب تحدد مقدرة الدولة على تحقيق الأهداف الخارجية التي تقررها لنفسها.[1]

ومن اهداف السياسة الخارجية الالمانية، هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويتضمن المفهوم الالماني الموسع للأمن الى جانب مسائل اخرى، مثل تجنب الأزمات ومحاربة التسلح ومراقبته، وموضوعات اخرى تتعلق بحقوق الانسان والاقتصاد والبيئة والمجتمع. ولهذا فالسياسة الخارجية الالمانية تتضمن اطر العمل في سبيل حقوق الانسان في مختلف انحاء العالم، وبناء اقتصاد عالمي يتمتع فيه الجميع بالفرص المناسبة، اضافة الى التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، والحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة. وبالنسبة للسياسة الثقافية والتعليمية الخارجية، تعد جزءاً اساسياً متكاملاً من السياسة الخارجية الالمانية، حيث تتولى مؤسسات وهيئات المانية الجزء الاكبر من هذه السياسة.[2]

وتتميز السياسة الخارجية الالمانية بالاستمرارية والعمل الجاد، وهي متاثرة بمبادئ التعاون والعمل المشترك وتبادل المصالح. اما اتجاهات السياسة الخارجية الالمانية فتحمل شعارات مثل (never again) و (Never alone) فالأولى، تعني (لاعودة) وتعبر عن درس قاسٍ من التاريخ الالماني حيث ساد النظام الصارم بافكاره وسياسته التوسعية. اضافة الى تشكيك مبدئي متعمق في جدوى الاداة العكسرية. اما الثانية، فتعني (لانفرد) اي الارتباط الوثيق بالمجتمع الغربي الديموقراطي. فالاندماج الالماني في اوربا التي تزداد وحدة، والتزامها الراسخ في الحلف الدفاعي (الناتو)، كما ان المانيا تلعب دوراً فاعلاً في المنظمات القائمة على تعاون مشترك متعدد الأطراف.[3]

---

[1] اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥، ص١٢٧.

[2] غريغور شولغن، مرجعسابق.

[3] المرجع نفسه.

المطلب الثاني
العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الالمانية

ترتبط السياسة الخارجية لدولة ما بعوامل عدة تختلف باختلاف الدول والأزمان والملابسات، ودراسة هذه العوامل اساسية، اذ انها السبيل الى معرفة الاهداف التي تنشدها الدولة من سياستها الخارجية، والوسائل التي تستعين بها الدولة على صيانة مصالحها وتحقيق تلك الاهداف فضلاً عن الثغرات والعيوب التي تحول بين الدولة وبين تحقيق اهداف سياستها الخارجية. ومن هذه العوامل على سبيل المثال: الموقع الجغرافي،والعامل الديمغرافي وعدد السكان،والموارد الاقتصادية او القوة الاقتصادية،النظام الداخلي للدولة، من حيث ان للسياسة الداخلية لأي دولة لها اثر كبير على السياسة الخارجية.[1]وبالنسبة لالمانيا فهناك جملة من العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية، ومنها :

اولا : العوامل الداخلية:

١-الموقع الجغرافي: من المؤثرات الخارجية المهمة في سياسة الدولة هو وجودها في منطقة ذات فاعلية وتاثير مما يمنحها قوة في السياسة الخارجية، بشرط امتلاكها لمصادر القوة الاخرى من سكان واقتصاد وتكنولوجيا متطورة.[2]وبالنسبة لالمانيا فان موقعها في وسط اوربا جعلها دولة لايمكن تجاهلها او تجاهل توجهاتها داخل القارة الاوربية. وفي الحرب الباردة كان لموقعها اهمية كبيرة بالنسبة للمعسكرين، الأمر الذي جعلها ساحة رئيسية للأحداث. وانت التطورات السياسية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بدور كبيراً وانعكاساً مهماً على المانيا، وباعادة توحيدها كانت سياستها الجديدة انعكاساً لتلك التطورات اولاً، وتاكيداً للموقع الالماني الجديد ثانياً، الأمر الذي ادى الى جملة من المتغيرات:من حيث المساحة فقد ازدات بعد اعادة توحيد شطري المانيا لتصل الى مايقارب (٣٥٨) الف كم.

---

[1] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٧٦، ٣٠٩-٣١١.

[2] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتب الادرن، عمان، ١٩٨٩، ص٣١٤.

وبالنسبة لعدد الدول المحيطة بها، فلها حدود مع تسع دول هي الدانمارك، بولندا، التشيك، النمسا، سويسرا، فرنسا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا. هذا الموقع يحتم عليها الأخذ بالاعتبار لمتغيرات عدة في سياستها الخارجية، كما ان هذا الموقع هو الذي جعلها نقطة التحكم المحورية في اوربا.[1]

٢-العامل الاقتصادي: ان الوضع الاقتصادي الالماني يعتبر احد العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية، فالمانيا وبمكانتها الاقتصادية المتطورة في العالم واحتلالها للمركز الاول من بين دول العالم في حجم الصادرات، وصاحبة الاقتصاد الأكبر في اوربا والتي يوصف نظامها الاقتصادي بانه اقتصاد سوق اجتماعي، فقد تخصصت الصناعة الالمانية في انتاج معدات التجهيز والمنتجات الكيميائية ذات الجودة العالية، لمواجهة الطلب العالمي، وايا كان ثمنها، فان هذه السلع وجدت من يشتريها بحيث ادت العمليات المتتالية لإعادة تقويم العملة الى زيادة الفائض التجاري.[2]

٣-جماعات المصالح والراي العام: تعد مجموعات المصالح في المانيا جزءاً مهماً من العملية السياسة وتحظى بموقع متميز فيها، كما ترتبط هذه المجموعات مع الحكومة بعلاقات وثيقة. ويعطي اشراك مجموعات المصالح بشكل رسمي في عملية صنع السياسة الداخلية منها والخارجية، بفضل تشجيع صانع القرار على فتح قنوات الاتصال مع هذه المجاميع، فالقواعد السياسية المتعارف عليها تفرض استشارة هذه الجماعات ذات العلاقة قبل الاعداد لأية سياسة، ومن اهم تلك الجماعات والمتعلقة بالسياسة الخارجية ولاسيما الاقتصادية منها، في المانيا، هي قطاع الاعمال (اصحاب الشركات والمستثمرين)، واتحادات العمال، ومايميز هذه الجماعات في المانيا، قوة دورها، والدور التنظيمي لها.[3]اما الراي العام فيعد

---

[1] حقائق عن المانيا، تحرير جانيت شايان وسابينة غيلة، مرجعسابق، ص٧.

[2] زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد، ترجمة سوزان خليل، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص٥٣.

[3] روسل جيه دالتون، السياسة في المانيا، في (غابرييل الموند و بتنغهام باول الأبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية)، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص٤٦٤-٤٦٦.

احد الضوابط السياسية التي تؤثر في النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية. وينص القانون الاساسي الالماني على ان لكل انسان الحق في التعبير عن رايه ونشره بالكلمة والكتابة والصورة، كما ان له الحق في تحصيل معرفته من المصادر المفتوحة للعامة دون اعاقة، كما يجب ضمان حرية الصحافة وحرية الادلاء بالأنباء الصحفية من خلال محطات الارسال والاذاعة والأفلام، ولايجوز اخضاعها للرقابة.[1]

ثانيا : العوامل الخارجية:

بعد اعادة توحيد المانيا طرات عدة تغيرات داخلية وخارجية دفعت المانيا باتجاه تطوير سياستها الاوربية، فالمانيا الجديدة لم تعد مكسباً اقتصادياً جديداً فقط، بل هي ايضاً اصبحت تمتلك مفاتيح تادية دور سياسي مهم جداً في اوربا سواء كان ذلك عاجلاً ام آجلاً، وكان التحدي الجديد للسياسة الالمانية هو كيفية الموازنة بين منزلتها وتاريخها السابق في اوروبا، والذي تعده احد القيود تجاه نهضة المانية مدروسة، وبين الضغوط الخارجية المتزايدة في ان تصبح قيادة خجولة في اوربا.[2] وعلى الرغم من الاجراءات الوقائية لتهدئة مخاوف جيران المانيا حول تطوير اوربا مابعد اعادة توحيد المانيا، الا ان النخبة السياسية في المانيا اضحت امام حقيقة مفادها ان المانيا اصبحت لاعب اساسي في اوربا وان موقعها الجديد لايعطيها قوة فحسب، بل يزيد مجال عمل السياسة الخارجية الالمانية في شرق وغرب اوربا بصورة مختلفة عن السابق.[3] ويطرح توماس يو برغر في كتابه (الحضارات المناهضة للعسكرتارية: الأمن القومي في المانيا) قضية تتعلق بتاثير ثقافة السياسة المحلية على هوية الأمن القومي، ويناقش على نحو مقنع الراي القائل انه في وقت الذي كانت فيه المؤسسات الدولية كالناتو

---

[1] ينظر: الفقرة (١)، المادة (٥) القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابو عياش وآخرون، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠٠٥.

[2] وليد الشيخ، المانيا: الصعود والتاثير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٢، ص٤.

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية: الاوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص١٣١.

وتاثير الولايات المتحدة تلعب دوراً في صياغة الرؤية المناهضة للروح العسكرية في المانيا، فانها لا تعد اسباباً كافية لتطوير هذه الرؤية. لقد كان الكفاح الداخلي الالماني في استخلاص الدروس من الماضي الالماني ومواجهة الاعمال الوحشية في زمن النازية هما اللذان اثارا اسئلة محرجة عن الذنب الجمعي المشترك وسياق امة باسرها لأعادة تقويم معنى ان تكون عليه المانيا. لقد ساعدت المحاولات السياسية المصاحبة لهذه العملية على صياغة الثقافة المناهضة للروح العسكرية التي طورتها المانيا في خمسينات القرن الماضي، ومازالت تحافظ عليها اليوم. وعلى ذلك فان منهج برغر يخبر السلوك والمواقف والمؤسسات التي شكلت بصورة تدريجية الثقافة السياسية المناهضة للعسكرتارية في المانيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وان متابعة تاريخ النقاشات السياسية في المانيا في اوساط النخبة السياسية، يتلمس الامكانيات الراهنة والمستقبلية لرؤية عميقة تؤيد ثقافة سياسية وعسكرية تساند التحالف الغربي، وانتهاج سياسة خارجية وفق معايير ديمقراطية تنسجم مع المانيا بما يتماشى مع التضامن مع اميركا والحلفاء في اوربا الغربية.[1]

كما ان السياسة الالمانية تتبع توجهاً نحو الشرق، وتريد من السياسة الاوربية كذلك ان تتوجه نحو اوربا الشرقية، فهي ترى في هذه الدول اهمية استراتيجية للحفاظ على امنها. ان الدعم الالماني المستمر لمنح العضوية لدول اوربا الشرقية في الاتحاد الاوربي، وترجع الجهود الالمانية هذه الى اعتبارات جغرافية وجيوبولوتيكيه وامنية واقتصادية. فحاجة الالمان الى ضمان استقرار حدودهم الشرقية، ومواجهة الهجرات الجماعية من دول شرق اوربا، وتوسيع نطاق تجارتها الخارجية في اسواق جديدة وقريبة، دفع بهم الى التاكيد على التوجه الشرقي في سياستها الخارجية بموافقة اوربا الغربية ورضا اميركي وقبول من دول شرق اوربا بهذه التوجهات.[2]ان التوجه الالماني نحو دول شرق اوربا جاء ليضمن توسع الناتو بهذا الاتجاه مما

[1] نقلا عن ماري. ان. هامبتون، الماضي والحاضر والمحتمل (هل المانيا قوة عادية)؟ مجموعة مقالات مختارة، مجلة دراسات امنية، المجلد (١٠)، العدد (٢) فرانك كاس، لندن، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص٢٠.

[2] عاصم محمد عمران، الخيارات الاستراتيجية الالمانية في اوربا، في (المانيا الموحدة والقرن القادم)، قضايا دولية،ع٣٤،نشرة دراسات اوربية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٢، ص١٨.

سيزيد من دورها في تامين الترابط العسكري والسياسي بينها وبين دول وسط وشرق اوربا في رؤية المانية تتجسد في دفع حدود الناتو باتجاه شرق اوربا، الأمر الذي يخفف الاعباء عليها كحارس للجزء الغربي، وكذلك توسع الناتو سيدفع باتجاه زيادة النفوذ الالماني في اوربا، فضلاً عن نظرة امنية قائمة على اساسى ان الأمن الالماني والاوربي لن يتحقق بدون تحقيق الأمن في شرق اوربا.[1]

ان اختلاف الرؤى الخاص بمستقبل اوربا كان له تاثيره على السياسة الخارجية الالمانية. فهناك ثلاث رؤى خاصة بمستقبل اروبا، فالرؤية البريطانية ترى اوربا تقوم على اعتبارات اقتصادية، والسماح بالتجارة الحرة عن طريق الغاء الحواجز الكمركية وتسهيل انتقال الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال. وتنظر بتشكك الى فكرة اوربا السياسية اذا كانت تتطلب التخلي عن السيادة لصالح الاتحاد، وتحارب السياسات المشتركة شديدة الاندماجية. اما الرؤية الالمانية فتختلف اختلافاً جذرياً عن الرؤية البريطانية، وترى اوربا كدولة فيدرالية، تقوم على اساس فكرتي المواطنة والاستقرار وتجمع بين مجتمعات متضامنة ونموذجية توحد مصيرها من اجل تامين الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي. وبالنسبة لفرنسا فترى في اوربا القوة المدعوة لأن تصبح اتحاداً لدول قومية، وهي تقوم على مبدا الفيدرالية، وتركز على الاندماج بشرط الا يؤدي الى اختفاء الدول، وترى هذه الرؤية ضرورة اقامة اوربا مساحة اقتصادية موحدة حرة محمية من تهديدات العولمة الخارجية، ومنظمة سياسية قادرة على ان تزيد التضامن بين الدول الاعضاء، تمتلك سياسة خارجية وسياسة دفاعية تمكنها من اداء دور مهم على الساحة الدولية.[2]

---

[1] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، دمشق، ٢٠٠٩، ص٦٤١.

[2] المرجع نفسه، ص٦٥١.

المطلب الثالث
مؤسسات صنع السياسة الخارجية الالمانية

تهدف السياسة الخارجية لكل دولة بصفة عامة الى حفظ استقلالها وامنها اولاً، وحماية مصالحها ثانياً ولتحقيق هذه الاهداف فان الاجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة تضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة. وقد حققت الاجهزة المسؤولة عن صنع القرار وصانعي السياسة الخارجية قدراً معقولاً من النضج السياسي لتكون جهازاً معقداً للدولة تتخلله انظمة فرعية للسلطة التنفيذية بمسؤوليها ووزاراتها المعنية وكذلك السلطة التشريعية والاحزاب السياسية.[1] والسياسة الخارجية في القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، هي مسؤولية الحكومة الاتحادية. وحكومات الولايات مرتبطة بكل مانقوم به الحكومة الاتحادية في الحقل الخارجي. وعليها اذا اقتضى الأمر، ان تصدر تشريعات داخلية، تجعل بها الالتزامات الخارجية التي تربطها بها الحكومة الاتحادية قوانين داخلية. وتسهم الولايات الى حد ما في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممثليها في البوندسرات.[2] وينص القانون الاساسي على ان تناط رعاية العلاقات الخارجية مع الدول الاجنبية بالاتحاد. وقبل عقد اي اتفاقية من شانها ان تمس، بشكل خاص، الظروف القائمة في احدى الولايات الاتحادية، لابد من الاطلاع على وجهة نظر تلك الولاية في الوقت المناسب. كما ينص ايضا انه في اطار الحد الذي تكون فيه الولايات الاتحادية مسؤولة عن سن القوانين ضمنه، يمكن للولايات، بموافقة الحكومة الاتحادية، ان تقوم بعقد اتفاقيات مع دول اجنبية خارجية.[3] وبناء على ذلك هناك مجموعة من المؤسسات السياسية والدستورية تمتلك صلاحيات تتعلق بالسياسة الخارجية، من حيث رسم تلك السياسة او من حيث ممارستها او الرقابة عليها.

---

[1] بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، مرجعسابق، ص٣١٢.

[2] كارل دوتش ولويس ادنجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفيدرالية الالمانية، في (مناهج السياسة الخارجية في دول العالم)، اشراف روي مكريدس، ترجمة حسن صعب، المكتبة الاهلية، بيروت، ١٩٦١، ص١٣٣.

[3] ينظر الفقرات (١) و (٢) و (٣)، المادة (٣٢)، القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، المصدر السابق.

اولا : دور السلطة التنفيذية :تعد السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذاً في ميدان صنع السياسة الخارجية في المانيا، والسلطة التنفيذية تتجسد في:-

١- الرئيس: يمثل رئيس الجمهورية الاتحادية الاتحاد ضمن مفهوم القانون الدولي. وهو الذي يعقد الاتفاقيات باسم الاتحاد مع الدول الأجنبية. وهو الذي يعتمد ويستقبل المبعوثين الدبلوماسيين.[١] كما يعد الشخص الذي يعلن وقوع حالة الدفاع اذا تعرضت البلاد لهجوم مسلح.[٢]ان الرئيس الاتحادي يمارس صلاحياته من خلال المستشار الذي يتحمل المسؤولية الاخيرة من اعمال السلطة التنفيذية. وعليه فان الرئيس يوقع المعاهدات والمراسيم والنفقات كما يضعها المستشار، لذلك يقال ان للرئيس الاتحادي دوراً ثانوياً في عملية صنع السياسة الخارجية. ويرى البعض ان لرئيس الجمهورية تاثيراً محدوداً في المفاوضات الدبلوماسية على ان هذا التاثير يضعف كلما قويت شخصية المستشار لأن له الكلمة العليا في المفاوضات.[٣]

٢- المستشار: وهو اعلى سلطة تنفيذية في الحكومة الاتحادية، وقد خص القانون الاساسي الالماني المستشار بالسلطة التنفيذية المركزية في الاتحاد، لذلك اطلق بعض الفقهاء على النظام السياسي الالماني تسمية (ديمقراطية المستشار).[٤]وحسب القانون الاساسي فان المستشار الاتحادي هو الذي يقوم بتقرير الخطوط العريضة للسياسة التي سيتم ادارة الاتحاد بفضلها، وان يتحمل مسؤولية هذه السياسة.[٥]كما يتمتع المستشار بصلاحيات اخرى، منها على سبيل المثال انه بمجرد اعلان حالة الدفاع من قبل الرئيس الالماني، تنتقل سلطات قيادة القوات المسلحة الى المستشار الاتحادي.[٦]وهناك مبادئ عامة يلتزم بها اي مستشار اتحادي لالمانيا ولايستطيع خرقها، هذه المبادئ جاءت ضمن مواد القانون الاساسي، او بفضل الثوابت

---

[1] ينظر الفقرة (١)، المادة (٥٩)، المصدر نفسه.

[2] ينظر الفقرة (٣)، المادة (١١٥ ا)، المصدر نفسه.

[3] كارل دوتش ولويس اندنجر، مرجعسابق، ص١٣٨.

[4] روسل جيه دالتون، مرجعسابق، ص٤٣٣.

[5] ينظر المادة (٦٥)، القانون الاساسي، مصدر سابق.

[6] ينظر المادة (١١٥ ب)، المصدر نفسه.

التي ارساها الزعماء الالمان السابقون في سياستهم الخارجية. ومن هذه المبادئ : تحقيق اوربا الموحدة والعمل على تطوير الاتحاد الاوربي، خدمة السلام في العالم، وعدم المساس او الاخلال بحقوق الانسان كقاعدة اساسية، والانخراط في نظام جماعي امني متبادل وكذلك الامتناع عن اي فعل يهدف الى تهديد التعايش السلمي بين الشعوب، وبالأخص التحضير لشن حرب هجومية تكون مخالفة للدستور.[1]

٣- وزارة الخارجية: تؤدي وزارة الخارجية دوراً مهماً في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة، ضمن اطار ادوات السياسة الخارجية لتلك الدولة وتوجهاتها. ويختلف دور وزارة الخارجية في عملية صنع القرار السياسي وتنفيذه باختلاف النظام السياسي للدولة واختلاف دور مؤسسات النظام السياسي المخولة للقيام بالدور الخارجي.[2]وفي المانيا، فان لوزارة خارجيتها دور كبير في مجال السياسة الخارجية من خلال المشاركة في رسم هذه السياسة وفق الخطوط العامة التي يحددها المستشار او في مجال تنفيذها.

ثانيا: دور السلطة التشريعية والقضائية:

١- السلطة التشريعية: يأتي دور السلطة التشريعية في القرار السياسي الخارجي من خلال مجلسيه (البوندستاغ والبوندسرات)، وتحديد دور كل مجلس في تاثيره على القرار السياسي الخارجي.

ا-البوندستاغ: من ابرز اختصاصاته مناقشة السياسة العامة وذلك من خلال اللجان المتخصصة التي يتم تشكيلها لهذا الغرض. ومن اهم اللجان التي يتعلق عملها في القرار السياسي الخارجي هي: لجنة الشؤون الاوربية،ولجنة الشؤون الخارجية.

-لجنة الشؤون الاوربية: يعين المجلس النيابي الاتحادي لجنة تعنى بشؤون الاتحاد الاوربي. ويمكنه ان يخول اللجنة بممارسة حقوق المجلس النيابي الاتحادي تجاه الحكومة الاتحادية.[3]وتسعى هذه اللجنة في عملها باتجاه تعزيز التكامل الاوربي، فهي مسؤولة عن

[1] ينظر المقدمة والمادة (٢٣)، المصدر نفسه.

[2] احمد النعيمي، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠١، ص٤٤٧.

[3] ينظر المادة (٤٥)، القانون الاساسي، مصدر سابق.

القضايا الاساسية التي تتعلق بالتكامل الاوربي، الاصلاح المؤسساتي، توسيع الاتحاد، التعاون البرلماني بين الدول الاعضاء. كما تضطلع اللجنة بمسؤولية معالجة الوثائق الخاصة بالاتحاد الاوربي.[1] وكذلك تهتم هذه اللجنة بمتابعة السياسة الخارجية الأمنية المشتركة للاتحاد الاوربي، وتقديم الاقتراحات والتعديلات الى حكومتها الاتحادية، وتشارك في حالات معينة فيالمناقشات والمداولات في المهام التي تضطلع بها، داخل البرلمان الاوربي.[2]وتاتي السلطات الخاصة للجنة، ودورها في صياغة القرار الخارجي بفضلالسلطات الممنوحة بموجب الشروط المسبقة، والاتفاقيات المعقودة مع الحكومة، واهمها: اتفاقية ١٢ آذار ١٩٩٣، والتي منحت اللجنة الاوربية والبوندستاغ الالماني امتيازات مهمة، مثل: ضرورة مشاركة البوندستاغ في اتخاذ القرارات المتعلق بالشان الاوربي من اجل تفعيل دور اللجنة الاوربية، وكذلك الشؤون الاوربية بشكل تام وسريع بكل المبادرات المحتملة في اطار الاتحاد الاوربي سواء اكانت مبادرات داخلية ام خارجية.[3]

– لجنة الشؤون الخارجية: وهي واحدة من اكبر اللجان البرلمانية، وتشكلت وفق القانون الاساسي (يعين مجلس النواب الاتحادي لجنة تعنى بالشؤون الخارجية).ان مهمة هذه اللجنة هي الرقابة البرلمانية على سياسة الحكومة الاتحادية الخارجية من خلال جمع الوثائق ومتابعة السياسة الخارجية للدولة وذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمستشارية الاتحادية، وتقدم توصياتها الى البوندستاغ.[4]

ب–البوندسرات، تلتزم الحكومة الاتحادية بتقديم كل الاقتراحات التشريعية الى هذا المجلس قبل ان يتم عرضها على البوندستاغ. ولا تعد موافقة البوندسرات ضرورية الا في المجالات السياسية التي تكون فيها الولايات ذات سلطات توافقية او في الأمور المتعلقة

[1] ينظر المادة (٩٣ ا)،الفقرات(١ و ٢)، اللائحة الداخلية للبوندستاغ، قسم النشاط الاعلامي البرلماني، برلين،٢٠١١.

[2] ينظر المادة (٩٣ ب)، المرجع نفسه.

[3] ينظر المواد (٩٣ ب)، (٩٣ جـ)، (٩٣ د)، المرجع نفسه.

[4] ينظر المادة (٤٥ ا)، القانون الاساسي، مصدر سابق.

بالأنظمة الفيدرالية. ان الاعتبارات السياسية تلعب دوراً مهماً في مناقشات هذا المجلس، خاصة في الحالات التي يسيطر فيها على هذا المجلس ائتلاف مغاير للأغلبية الموجودة داخل البوندستاغ. ويتم اقرار القوانين الاتحادية من قبل البوندسرات ومن ثم تحويلها الى البوندستاغ.[1]

٢- السلطة القضائية: تؤدي السلطة القضائية دوراً غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، ويظهر هذا الدور من خلال ايقاف بعض القوانين او الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية لمخالفتها للدستور وبالنسبة لالمانيا فان المحكمة الدستورية العليا هي بمثابة الرقيب الذي يضمن الالتزام بالقانون الاساسي.[2] ولاتمارس المحكمة الدستورية اختصاصاتها الا بناء على طلب يرفع اليها.[3]كما يحق للاتحاد ووفق قانون اتحادي، ان يرتاي للمحاكم التابعة للولايات ان تمارس القاضي في قضايا تخص (الابادة الجماعية، الجرائم ضد الانسانية الخارقة للقوانين الدولية، جرائم الحرب، حماية الدولة، اية افعال اخرى من شانها، او تمت بهدف الإخلال بالتعايش السلمي بين الشعوب).[4]

المبحث الثاني
السياسة الخارجية الالمانية الاقليمية والدولية

ينقسم هذا المبحث الى مطلبين، يتناول المطلب الأول السياسة الخارجية الالمانية على الصعيد الاوربي، من خلال تسليط الضوء على سياستها الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة. بينما يوضح المطلب الثاني سياستها الدولية من خلال تعاونها وعملها ضمن الأمم المتحدة كمنظمة تعنى بالسياسة الدولية.

المطلب الأول : سياستها على الصعيد الاوربي :كشفت التطورات التي اعقبت اعادة توحيد المانيا، عن بروز دور قوي وفاعل لالمانيا على الساحتين الاوربية والدولية،واخذت

[1] ينظر المادة (٧٧)، المصدر نفسه.

[2] روسل جيه دالتون، مرجعسابق، ص٤٣٧.

[3] ينظر المادة (٩٣)، القانون الاساسي، مصدر سابق.

[4] ينظر المادة (٩٦) الفقرة (٥)، المصدر نفسه.

بزمام المبادرة في توحيد اوربا. وان كانت في الوقت ذاته، وهي تبسط نفوذها على القارة، قد بدات تنخرط تدريجياً في الكيان الاوربي الجديد، وذلك بعد ان تخلصت من التركة الثقيلة التي خلفتها آثار الحرب العالمية الثانية، وفرضت عليها العديد من التحديات الداخلية والخارجية، التي دعتها الى ضرورة القيام بدور اكثر فاعلية وتاثير في سياستها الاوربية والدولية.[1] فعلى الصعيد الاوربي، وقعت المانيا معاهدة ماستريخت وشاركت في تاسيس الاتحاد الاوربي، وعملت على تعزيز التعاون بين الحكومات الاوربية في الشؤون الاقتصادية والمالية، وساهمت بانشاء السياسة الامنية والخارجية المشتركة لدول الاتحاد.[2]

لقد سعت المانيا من خلال سياستها الاوربية الى حماية القيم المشتركة والمصالح الاساسية لدول الاتحاد، كما تعمل على صيانة استقلاله والدفاع عن حدوده الخارجية من خلال المعاهدات التي وقعت لهذا الغرض. كذلك ومن اولويات سياستها الخارجية هي المحافظة على السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي مع افضلية للجوار الاوربي، بالاضافة الى دعم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.[3]

ان الموقع المركزي في وسط دول الاتحاد الاوربي اليوم، يفهمه الالمان من خلال مصلحتهم الكبرى في علاقات جوار ودية وحميمة. ولاشك ان المانيا الموحدة تولي الاهتمام الأكبر للعلاقات الوثيقة والاندماج الاوربي، اضافة الى تعميق وتوسيع اطار هذا الاندماج، وذلك لاعتبارات عديدة في مقدمتها كونها البلد الاوربي الأكثر من حيث عدد السكان، والأقوى اقتصادياً، اضافة الى موقعها الذي يتوسط قلب دول الاتحاد الاوربي. ومن وجهة النظر الالمانية هناك ثلاثة عوامل رئيسية: لقد ثبت مشروع الاندماج خلال السنوات الماضية انه يوفر الشروط الأمثل لضمان السلام والأمن والرفاه. ويتجلى العامل الثاني في بنية مشروع

---

[1] باسم راشد مطاوع، المانيا العائدة: مظاهر وحدود الصعود الالماني في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، نيسان، ٢٠١٢، ص٩٦.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجعسابق، ص١٣١-١٣٢.

[3] عماد جاد، الاتحاد الاوربي: تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٦١، تموز ٢٠٠٣، ص٢٢٠.

الاندماج التي تجلت عن خير تمثيل للمصالح الالمانية في اوربا. اما العامل الثالث، فيتمثل في عثور المانيا، ومن خلال التعاون والسياسة المشتركة على شركاء مخلصين في الجوار.[1]

لقد استفادت المانيا سياسيا واقتصادياً من اوربا، ومن السوق المشتركة، ومن اليورو، ومن التوسعات المتعددة للسوق. ولاشك ان الموقع الاساسي في وسط اكبر سوق موحدة في العالم يساهم في القوة التصديرية التي يتمتع بها الاقتصاد الالماني. ويمكن بناء العلاقات الاقتصادية مع الجيران في شرق وسط اوربا على اسس الاندماج التي يقوم عليها الاتحاد الاوربي، فالاقتصاد الالماني هو الشريك الأكبر لكل من هذه الاسواق، كما انه المستثمر الأكبر في معظمها.وفي الوقت ذاته تتحمل المانيا بشكل او بآخر تبعات توحيد اوربا، فهي لا تستطيع حماية مركزها المتميز في اسواق شرق اوربا من منافسة الشركاء الآخرين في الاتحاد الاوربي. كما انها تتحمل جزءاً كبيراً من تكاليف البنية التحتية لهذا الانفتاح الجديد، اذ تمر اهم محاور النقل في اوربا عبر اراضيها وبما يتناسب والناتج القومي، فان الالمان يتحملون ٢١% من مجمل موازنة الاتحاد الاوربي.[2]

لقد جرت في بداية تسعينات القرن الماضي اربع حروب في جنوب شرق اوربا، خلفت وراءها مئات الآلاف من القتلى والمتشردين. وتهدف السياسة الالمانية في هذه المنطقة الى تحقيق الاستقرار طويل الامد للمنطقة باسرها. وتاتي السياسة الالمانية في اطار سياسة الاتحاد الاوربي في منطقة جنوب شرق اوربا والتي يتمثل جوهرها في عملية تدعيم الاستقرار والشراكة.[3]ومن النتائج الايجابية كمساعي احلال الاستقرار في جنوب شرق اوربا هي خطى الاصلاح الواضحة في كل من رومانيا وبلغاريا في سبيل انضمامهما للاتحاد الاوربي. وقد ساندت المانيا بناء الديمقراطية واقتصاد السوق في دول الإصلاح في وسط وشرق اوربا منذ

[1] يوزف يانينغ، المانيا والاتحاد الاوربي، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

[2] المانيا شريك في بناء الاتحاد الاوربي، حقائق عن المانيا، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

[3] الاتحاد الاوربي ودول الجوار جنوب شرق اوربا، حقائق عن المانيا، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية،www.tatsachen-ueber-de

البداية، وذلك بالاشتراك مع المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية وجهات تمويل ثنائية اخرى. وتبلغ المساعدات الالمانية منذ اعادة توحيدها حتى نهاية عام ١٩٩٩، مايقارب (٤٠) مليار يورو لشرق ووسط اوربا، و (٧٧) مليار يورو لروسيا والدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي سابقاً. وبذلك تكون المانيا قد ساهمت بحوالي ثلث المساعدات الاجمالية، وتهدف السياسة الالمانية لاقامة الديمقراطية واقتصاد السوق في كل من روسيا الاتحادية واوكرانيا وروسيا البيضاء وبولونيا وهنغاريا وايسلندا ولاتفيا ولتوانيا وجمهورية الجيك وجمهورية سلوفاكيا وبلغاريا، ورصدت لذلك فقط في عام ٢٠٠٢ مبلغ (٣٠.٧) مليون يورو.[1]

وبعد تولي انجيلا ميركل منصب المستشارية عام ٢٠٠٥، اخذت السياسة الخارجية الالمانية تحرص وبشدة على القيام بدور الماني فاعل في خلق سياسة خارجية وامنية اوربية مشتركة، ضمن اطار حلف الاطلسي. وقد صرحت المستشارة: (ان على اوربا تكون قادرة على الأخذ بزمام الأمور على صعيد السياسة الأمنية في دور مكمل لحلف شمال الاطلسي) هذا الحلف الذي ترى فيه الركيزة القوية للأمن الاوربي المشترك. لكنها لا ترى ضرورة ان يحل الاتحاد الاوربي محل الناتو، بل ترى ان على الاتحاد الاوربي ان يشكل دعامة للتحالف وتقوية له.[2]ومن المبادئ التي اعلنتها المستشارة الالمانية في منتدى برتلسمان الدولي حول مستقبل الاتحاد الاوربي في ايلول عام ٢٠٠٦، انها اكدت على ان اوربا سوف تسهم في تكوين العولمة عندما تظهر في المفاوضات الدولية بشكل قوي وثابت، وليس بشكل مفكك وغير مترابط، وان المانيا سوف تستمر في العمل من اجل ان يكون قرارها السياسي قراراً اوربيا، وسوف يكون للشراكات الاوربية دور مهم في صياغة هذه السياسات. وتعد اتفاقية برشلونة اهم هذه الاتفاقيات والتي حددت التوجهات الالمانية ضمن اطارها. وشكلت اتفاقية ماستريخت احد الدوافع المهمة للاتحاد الاوربي بضرورة اظهار وتعزيز الهوية الاوربية ذات الكيان الجماعي المستقل، وانطلقت الاهداف في المجال الاقتصادي الى عدة ميادين كان منها ميدان السياسة

[1] عملية الاصلاح في وسط وشرق اوربا، حقائق عن المانيا، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية www.tatsachen-ueber-de

[2] السياسة الخارجية للحكومة الالمانية بين الاشادة والنقد، دويتش فيله، موقع على الانترنت، ٢٠٠٧/١٢/٢٧، www.dw-word.de

الخارجية المشتركة، والتي عرضت بكل ابعادها السياسية الأقتصادية والأمنية، كما تراكمت العديد من التحديات والاهداف والمتغيرات التي اشعرت اوربا بضرورة العمل الفعلي للبحث عن الشراكات خارج النطاق الاوربي وضرورة ان تكون منطقة المتوسط ابرزها.[1]

ان عمل السياسة الخارجية الالمانية من خلال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الاوربي والتي تشمل السياسة الأمنية والدفاعية الاوربية، تتطور بصورة ديناميكية حيوية. حيث تطورت (لجنة السياسة والأمن) لتتحول الى جهاز رئيسي للتوجيه والتنسيق في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد. ومع بداية عام ٢٠٠٣ تم تفويض لجنة السياسة والأمن من قبل مجلس الاتحاد الاوربي، بان تتخذ قرارات مناسبة للرقابة السياسية والقيادة الاستراتيجية لعمليات الاتحاد الاوربي للتغلب على الازمات، واستناداً لذلك وضع هدف اعداد قوات عسكرية وامنية تقوم بمهمة حفظ السلام ومهام انسانية، مع وجود فريق من خبراء القانون كالقضاة والمحامين، وفريق من الادارة المدنية، وفرق للحماية من الكوارث، ليكونوا على اهبة الاستعداد لارسالهم الى مناطق الازمات.[2]

لقد ظلت طموحات السياسة الخارجية الالمانية تصطدم بهيمنة الحلفاء المنتصرين، وعلى وجه الخصوص محددات السياسة الخارجية الاميركية، وتاسيساً على ذلك تشكلت اهتمامات السياسة الخارجية الالمانية وفق المحددات الآتية: الابقاء على طاقة الدبلوماسية الالمانية ضمن الحدود الاقليمية الاوربية،والتنسيق المسبق مع واشنطن فيما يتعلق بالملفات الدولية، ووفقاً لما سبق، وعلى ذلك الخلفية، انصرفت السياسة الخارجية الالمانية الى الاهتمام بالقضايا النوعية مثل حماية البيئة وحقوق الانسان ومحاربة الفقر ودعم سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن بعد اعادة توحيد المانيا، بدات السياسة الخارجية تشهد المزيد من التطورات الايجابية لتحقيق الاستقلالية، وان كانت تتم ضمن سقف الشروط الاميركية، وبدات

---

[1] بشارة خضر، اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (١٩٩٥–٢٠٠٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٩–٢١.

[2] سياسة خارجية وامنية مشتركة، حقائق عن المانيا، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

السياسة الخارجية الالمانية اكثر حماساً وتاييداً الى:توسيع حلف الناتو، وتوسيع الاتحاد الاوربي،وتعزيز قدرات منظمات التعاون الاوربي. لقد تم تبني هذه التوجهات بواسطة حكومات يسار الوسط التي حكمت المانيا، ولكن صعود قوى يمين الوسط وتزايد شعبيته ادى الى اتسام السياسة الخارجية الالمانية بالتردد والتراجع على النحو الآتي: التراجع عن توسيع حلف الناتو حرصاً على العلاقات مع روسيا،والتراجع عن توسيع الاتحاد الاوربي حرصاً على عدم ضم تركيا،وكذلك التراجع عن دعم قدرات منظمة الأمن والتعاون الاوربي حرصاً على تمييز قوة المانيا الاقتصادية بما يجعل من برلين المقيم الحصري للطرف الاوربي الذي تدعمه او لا تدعمه المانيا اقتصادياً.[1]

ان السياسة الخارجية الالمانية حالياً، والمتعلقة بالاتحاد الاوربي، ومنذ انطلاق العمل السياسي الاوربي المشترك، هو تقوية دور السياسة الاوربية الموحدة في السياسة العالمية. ومن وجهة النظر الالمانية فان حماية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي من المخاطر الجديدة، هي مهمة اوربية جماعية. وعلى صعيد السياسة العالمية فان لاوربا الموحدة صوتا اعلى بكثير من اصوات الدول الاعضاء متفرقة. وقد قدمت السياسة الخارجية الالمانية من المساعدات للوحدة الاوربية مالم تقدمه اية دولة اخرى، على اعتبار انها الهدف والأداة لتحقيق المصالح المشتركة.[2]وتواجه كل من المانيا وشركائها تحديات جديدة. فالتركيبات والتحالفات التي كانت سائدة خلال العقود الأخيرة ستتغير، وتغيرات المصالح والحقوق تتطلب مقدرة على التفاوض والقبول بالحلول الوسط في السياسة الاوربية. وايضاً من الناحية الاقتصادية لابد من ان تتحول مراكز الثقل. فالاقتصاد الاوربي يقف في مواجهة منافسة عالمية مع مناطق اخرى متميزة في العالم. ان اوربا ليست مكان الاشياء المحدودة والحدود المغلقة، الرفاه والأمان، والأداء الاقتصادي التقليدي والاساسي للبلد، كلها امور لم يعد اليوم بالامكان تحقيقها من دون الاتحاد الاوربي. وهنا تشكل سياسة الاندماج، بوسائلها وادواتها

[1] السياسة الخارجية الالمانية بين اليمين واليسار بعد الحرب الباردة والوحدة، الجمل : قسم الدراسات والترجمة، موقع على الانترنت ٢٠٠٩/١٠/٦، www.aljaml.com

[2] حقائق من المانيا، تحرير جانيث شايان وسابينه غيله، مرجعسابق، ص٨٦.

ومؤسساتها حجر الزاوية في البناء الاوربي، وليس مجرد شعارات وكلمات. فكل مسالة كبيرة في القارة تتضمن تلقائياً مشاركة الاتحاد الاوربي وتتناول شكل هذه المشاركة، وذلك لأنه لا توجد بالكاد مسالة لا تطرح موضوع التلاحم الاوربي. ويبقى الاتحاد الاوربي يشكل اساس السياسة الالمانية نحو اوربا، ويتربع على راس سلم اولويات سياستها الخارجية.[1]

المطلب الثاني

سياستها على الصعيد الدولي (المانيا والامم المتحدة)

مع نهاية الأزمة بين الشرق والغرب انفتحت امام السياسة الخارجية الالمانية ابواب وفرص جديدة، سواء على الصعيد الاوربي ام على الصعيد العالمي. لقد تقبلت المانيا المسؤوليات الدولية الجديدة التي القيت على عاتقها بعد التقلبات التي اصابت السياسة العالمية، وهي تعمل الآن بالتعاون مع شركائها في اوربا وعبر الاطلسي من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان وحوار الحضارات ويبقى الهدف الاساسي للسياسة الخارجية الالمانية منحصراً في الحفاظ على السلام والأمن في العالم.[2] ويتضمن المفهوم الالماني الموسع للأمن الى جانب مسائل مثل تجنب الأزمات والدفاع ومحاربة التسلح ومراقبته، موضوعات اخرى تتعلق بحقوق الانسان والاقتصاد والبيئة والمجتمع. ولهذا فهي تتضمن اطر العمل في سبيل حقوق الانسان في مختلف انحاء العالم، وبناء اقتصاد عالمي يتمتع فيه الجميع بالفرص المناسبة، اضافة الى التعاون الدولي في مجال حماية البيئة والحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة. وتأتي السياسة الثقافية والتعليمية الخارجية كجزء اساسي متكامل من السياسة الخارجية الالمانية.[3] ويتمثل جوهر السياسة الخارجية الالمانية على المستوى العالمي من خلال التعاون مع الامم المتحدة، التي اصبحت عضواً فيها منذ عام ١٩٧٣. وقد اصبحت العضوية في الامم المتحدة ركناً اساسياً في السياسة الالمانية في مجالات السلام والأمن وحقوق الانسان. والامم

---

[1] المرجع نفسه، ص٨٧.

[2] غريغور شولغن، مرجعسابق.

[3] حقائق عن المانيا، تحرير جانيث شايان و سابينه غيله، مرجع سابق، ص٧٣.

المتحدة هي المنبر الذي تناقش فيه الحلول للمشاكل العالمية التي تواجهها البشرية، بداية من اقرار السلام وقضايا الاقتصاد العالمي والتنمية وحتى قضايا البيئة والسكان. وتتحمل المانيا نسبة تقل قليلاً عن (١٠%) من الميزانية المقررة للامم المتحدة، وهي لذلك ثالث اكبر دولة مساهمة بعد الولايات المتحدة واليابان في تمويل هيئة الامم المتحدة.[1] كما وتعد عضوية المانيا في الامم المتحدة اداة رئيسية للسياسة الخارجية الالمانية من خلال تدعيمها بشكل فعال انشطة المنظمة العالمية في كافة المجالات:

اولاً: بعثات حفظ السلام: تعد المانيا احدى اهم الدول التي تساهم بوحداتها العسكرية في بعثات ضمان السلام الدولية، ولدى المانيا افراد من قواتها المسلحة وكذلك من الشرطة يعملون مع بعثات سلام تقودها الامم المتحدة، او بعثات سلام موفدة بتفويض (مثال ذلك : في افغانستان ٢٠٠١، والسودان ٢٠٠٥، والكونغو ٢٠٠٦، ولبنان ٢٠٠٨) [2].

ثانياً: مساهمات في تعزيز السلام: بغية معاونة الدول في مرحلة مابعد انتهاء الصراعات على تحقيق استقرار دائم، فمن الاهمية البالغة دعم عملية الانتقال من اجراءات صنع السلام الى اعادة الاعمار (حيث المانيا من الدول الاعضاء المؤسسة للجنة الامم المتحدة المختصة بتعزيز السلام والتي تاسست بناء على قرار مجلس الأمن والجمعية العامة عام ٢٠٠٥)[3].

ثالثاً: ردع نشوب الأزمات والتكامل الاقليمي: اكدت الحكومة الالمانية من خلال خطة عملها (ردع نشوب الازمات وحل الصراعات وتعزيز السلام) في عام ٢٠٠٤، عزمها على ربط المساهمات الالمانية من اجل السلام والأمن والتنمية بهدف الوقاية لاسيما في الدول التي تجتاز مرحلة التحول والدول النامية (منذ عام ٢٠٠٢ قامت المانيا بتاسيس مركز مهمات السلام الدولية لتدريب المدنيين الالمان للمهام السلمية ومراقبة الانتخابات وتدعيم المنظمات الاقليمية، خاصة في افريقيا) [4].

---

[1] حقائق عن المانيا، صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

[2] Germany and UN, federal foreign office, public diplomacy, Berlin, 2012, p5.

[3] Federal Foreign office, public diplomacy (Germany), Berlin, 2012.

[4] Ibid

رابعاً: حقوق الانسان والقانون الدولي:

١-حقوق الانسان: يحظى احترام حقوق الانسان في المانيا بضمانات دستورية. وكعضو فاعل في الاتحاد الاوربي تعتبر المانيا السياسة المشتركة لحقوق الانسان جزءاً من السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة. وفي هذا الشان قامت باعطاء دفعة لتطوير ميثاق الحقوق الاساسية الخاص بالاتحاد الاوربي وبذلت جهوداً كبيرة لجعل ميثاق الحقوق الاساسية للاتحاد جزءاً من الدستور الاوربي. وتعد المانيا من الدول الموقعة على كل اتفاقيات الامم المتحدة متعددة الاطراف الخاصة بحقوق الانسان وكذلك البروتوكولات الاضافية لها[1].

٢-القانون الدولي: ايدت المانيا وبقوة ومنذ البداية تاسيس المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي. وكانت المانيا قبل انضمام اليابان اكبر مساهم مالي في ميزانية المحكمة، كما ايدت المانيا انشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وانشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن انها الدولة التي تستضيف المحكمة الدولية لقانون البحار حيث مقرها مدينة هامبورغ. علاوة على ذلك فانها تدعم بصورة مستديمة عمل لجنة القانون الدولي التي عهدت لها مهمة مواصلة تطوير القانون الدولي وتدوينه.[٢]

خامسا: المساعدات الأنسانية والاغاثة الموجهة نحو التنمية في حالات الكوارث: تقدم المانيا بهدف التخفيف من حدة المعاناة الناجمة عن وقوع الأزمات والكوارث بالنسبة للعديد من البشر معونات انسانية عاجلة وفعالة. وتماشياً مع مبادئ المساعدات الانسانية يتم منح المعونات دون مراعاة للاعتبارات المبنية على التوجه السياسي او العرق او الدين او غير ذلك من عوامل التمييز. وتدعم المانيا حالياً مشاريع المعونة الانسانية في اكثر من (٨٠) دولة، مما يعني انها من اكبر الجهات المانحة (مازالت افريقيا تشكل ثقل المساعدات الالمانية).[٣]

سادساً: اجندة الألفية بشان المسائل الاقتصادية والانمائية والبيئية:- يشكل اعلان الألفية للأمم المتحدة والاهداف الانمانية الواردة فيها برنامجاً اساسياً لتعزيز الشراكة الدولية بشان

---

[1] Federal Foreign office, German information center (GIC), www.almania-info.diplo.de.

[2] وليد الشيخ، مرجعسابق، ص١٦.

[3] المرجع نفسه، ص١٨-١٩.

التنمية المستدامة. ولبلوغ هذه الاهداف، تقدم المانيا عدداً من المساهمات الهامة سعياً منها لتحقيق هذه الاهداف ومنها:-

١-الحد من وطاة الفقر: اعتمدت الحكومة الالمانية منذ عام ٢٠٠١، كمساهمة منها في تنفيذ الالتزامات المبينة في اعلان الألفية واهدافها، حيث تمول المانيا الانشطة الرامية الى معاونة بلدان شريكة على اقامة مؤسسات ذات اداء جيد وفعالة للنمو الاقتصادي والاستثمار، بالاضافة الى دعمها للبرامج المتعلقة بالاصلاح الزراعي لتحقيق استراتيجية الأمن الغذائي.وتحتل المانيا المرتب الخامسة بين كبريات الجهات المانحة الثنائية بعد (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا).

٢-المساهمات المالية: شاركت الحكومة الالمانية على نحو فعال في تنفيذ الاصلاحات داخل مجموعة البنك الدولي الأمر الذي ادى الى تقويته بصورة جوهرية. وتحتل المانيا المركز الثالث في المساهمة براسمال البنك، وتتبوا المرتبة الرابعة بين مانحي المنظمة الانمائية الدولية التي تدعم برامج النهوض بالنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر من خلال منح قروض ومعونات مالية بدون فوائد. وتعد المانيا من كبريات الدول المساهمة في ميزانية منظمة الصحة العالمية اذ تحتل المركز الثالث بين الدول المانحة لها[1].كما وتساهم المانيا في الميزانية العادية للامم المتحدة بنسبة تقارب (٩%)، وبالتالي فانها ثالث اكبر مساهم في معظم الوكالات المتخصصة مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الامم المتحدة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وهي ثاني اكبر مساهم في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)[٢].

٣-العمل على تحقيق التواصل البيئي: حماية البيئة تشكل احدى كبرى التحديات بالنسبة لشعوب العالم. وتشارك المانيا على وجه فعال في التفاوض بشان الاتفاقيات الدولية وتنفيذها في هذا المجال وكذلك في اعداد المؤتمرات الهادفة الى احراز مزيد من التقدم بشان حماية

[1]Federal Foreign office, public diplomacy (Germany), Berlin, 2012.

[2] حقائق عن المانيا، سياسة التنمية، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

البيئة. كما انها تضطلع بدور رئيسي في صياغة السياسة المتعلقة بحماية المناخ، وهي ثالث اكبر مساهم في الميزانية الاساسية للاتفاقية العامة بشان المناخ وثاني اكبر مساهم في الصندوق الائتماني لتعزيز الطاقة المتجددة والكفاء في استخدامها.[1]

سابعا: مكافحة الارهاب والمخدرات والجريمة المنظمة: تتابع المانيا دعمها لجهود اللجنة السادسة للجمعية العامة للامم المتحدة بشان صياغة اتفاقية شاملة حول الارهاب الدولي.، كما صادقت المانيا على جميع اتفاقيات الامم المتحدة والبالغ عددها (١٣) اتفاقية لمكافحة الارهاب. علاوة على انها طرف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المتخطية لحدود الدولة الوطنية، وتعد من اهم الجهات المانحة لهذه الاتفاقيات.[2]

ثامنا: مراقبة التسلح: تشارك المانيا في سلسلة واسعة من انشطة تتعلق بنزع السلاح ومراقبة الاسلحة سواء على الصعيد الثنائي او في اطار الامم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في اوربا ومنظمات اخرى متعددة الاطراف. وقد صادقت المانيا على اتفاقية منع او الحد من استخدام اسلحة تقليدية معينة، تؤدي الى الحاق المعاناة الزائدة او التي يمكن ان لا تميز في فعلها. كما ساندت المانيا بقوة عملية ابرام اتفاقيات بشان حظر استخدام وتخزين وانتاج ونشر الالغام المضادة للافراد وتدمير تلك الالغام.[3]

تاسعا: الثقافة والتعليم: تعد السياسة الخاصة بالثقافة والتعليم احد الاعمدة الثلاثة للسياسة الخارجية الالمانية الى جانب العلاقات السياسية والاقتصادية، واحدى ادواتها الاكثر استدامة. وتستهدف السياسة الخارجية الالمانية الخاصة بالثقافة والتعليم الاهداف التالية:تقديم المانيا كبلد ذي مشهد ثقافي متعدد الأوجه،ودعم المانيا كجهة للتلقي العلم من خلال المنح الدراسية،ونشر اللغة الالمانية،والمساهمة في الوقاية من الازمات والنزاعات على الصعيد الدولي من خلال المساعدة في اعادة بناء المدارس والجامعات، ودعم الاندماج الاوربي عن

[1] حقائق عن المانيا، سياسة البيئة، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

[2] وليد الشيخ، مرجعسابق، ص٢٩.

[3] المرجعنفسه، ص٣٠.

طريق فرض شروط للتعليم والتدريب تسري على جميع بلدان الاتحاد الاوربي، والحفاظ على التعددية الثقافية في العالم،وخلق اسس مستقرة للعلاقات الدولية من خلال الحوار بين البشر[1].ويمثل تبادل الطلبة والمدارس الالمانية بالخارج، والبرامج الثقافية ودعم اللغة والحوار بين الحضارات، جوهر الانشطة، وتنفذ وزارة الخارجية الالمانية سياستها الخارجية الخاصة بالتعليم والثقافة بشكل جزئي، وتكلف في الجزء الباقي مؤسسات وسيطة وهيئات اخرى تنفذ توجيهات وزارة الخارجية الالمانية في مجال التعليم والثقافة:معهد غوته، والهيئة الالمانية للتبادل العلمي الخارجي (DAAD)، ومؤسسة الكسندر فون هومبولت،ومعهد العلاقات الدولية،والادارة المركزية للمدارس في الخارج.[2]

عاشرا: عضوية المانيا في مجلس الأمن:قامت المانيا على الدوام بدعم جهود مجلس الأمن الدولي من اجل جعل عالم اليوم اكثر اماناً، واعلنت عن ترشيح نفسها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن في المدة ٢٠١١-٢٠١٢. لقد تم تكليف المانيا سابقاً اربع مرات لشغل هذا المقعد من قبل اعضاء الامم المتحدة وذلك للسنوات ١٩٧٧-١٩٧٨ و ١٩٨٧-١٩٨٨ و ١٩٩٥-١٩٩٦ و٢٠٠٣-٢٠٠٤. لقد ادت المانيا اثناء شغلها لهذا المقعد دورا نشيطا في اعداد قرارات المجلس بما يتماشى مع القانون الدولي، كما سعت باستمرار الى تعزيز الشفافية في مجلس الأمن والى توسيع النطاق فيما يتعلق بمشاركة جميع اعضاء الامم المتحدة في اعمال المجلس.ان المانيا مازالت على قناعة بان عملية اصلاح الأمم المتحدة دون اصلاح مجلس الأمن ستبقى ناقصة، وانها على استعداد للتعاون مع شركاء من مختلف المناطق، لتحمل مسؤولية اكبر من خلال عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي.[3]ان الضغط المتزايد النابع من المجموعة الدولية بهدف الوصول الى دور للامم المتحدة ازاء حل المشاكل العالمية، قد ادى الى تقوية قوة الاقناع المتعلقة بحيازة المقعد الالماني الدائم. حيث ان توفر القدرة الانجازية لمنظمة عالمية

[1]Federal Foreign office, public diplomacy(Germany),Op.Cit.

[2] المركز الاعلامي الالماني، تقرير صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.almania-info.diplo.de

[3] المرجع نفسه

متسمة بطابع الاصلاح يتطلب اسباغ شرعية اقوى على مجلس الأمن باعتباره الجهاز المركزي لتكريس السلام والأمن. لكن هذه الشرعية لن تتحقق دون الغاء التشكيل الذي يعكس حال القوى الدولية القائم عام ١٩٤٥، وبالتالي فان الأمر يتطلب ضم الاطراف الاقليمية الرئيسية اليوم، اي الهند وممثلين عن افريقيا واميركا اللاتينية، بالاضافة الى المانيا واليابان باعتبارهما مانحين كبيرين للموارد ومما يدل على عدم انسجام النظام القديم مع الواقع القائم هو ان المانيا باعتبارها تحتل من خلال مساهمتها بنسبة تقارب (٩%) من مجموع ميزانية المنظمة الدولية المرتبة الثالثة بين دافعي الاقساط، اي انها تساهم في قدرة الامم المتحدة على تبوء مهامها بمقدار يزيد عن مساهمة اربعة من مجموعة خمسة اعضاء دائمين، اذ تبلغ مساهمة الصين (٢.١%). وفرنسا تقريبا (١%) وروسيا (١.١%) وبريطانيا (١.٦%). اي ان الدول الثلاث، الولايات المتحدة بنسبة (٢٢%) وكلاً من اليابان (١٩.٥%) والمانيا اللتين ليستا عضوين دائمتين في مجلس الأمن تتحمل تقريبا نصف اعباء كامل ميزانية الامم المتحدة.[1]

[1] سمير عواد، هل من صالح العرب حصول المانيا على مقعد دائم في مجلس الأمن، العرب اونلاين، موقع على الانترنت بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٤، www.alarab online.org

الخاتمة

لقد بدا عصر من التحديات الكبيرة يواجه المانيا منذ اعادة توحيدها، حيث وجد الالمان انفسهم في مواجهة مع دور جديد عليهم في السياسة الخارجية. فقد وجدت المانيا نفسها بين مركز التطورات السياسية العالمية والاستفادة منها. ويعود النجاح في التعامل مع هذه المعطيات الجديدة الى الخطوات المتخذة في عملية صنع سياستها الخارجية والتي تعتمد على اسس تتميز بالوسطية والثبات والاستمرارية. ومن خلال ما اوردناه في بحثنا يمكننا التوصل الى بعض الاستنتاجات نختتم بها بحثنا:

اولا : ان العنصر الاساسي للسياسة الخارجية الالمانية الذي عملت عليه الحكومات المتعاقبة يتجلى في دخول البلاد اشكالا مختلفة من العمل المشترك والتعاون المتعدد الاطراف من اجل تحقيق اهدافها المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وادراك صناع السياسة الخارجية الالمانية حقيقة اندماج بلدهم مع محيطه هو شرط اساسي.

ثانيا : ان السياسة الخارجية الالمانية تواجهها مجموعة من العوامل والمحددات تؤثر في عملية صنعها، الا ان ذلك لم يمنعها من الاستفادة من تلك العوامل لبلورة سياسة خارجية ناجحة ومؤثرة اوربيا وعالميا،من حيث انها قد استفادت من موقعها الجغرافي المتميز وسط اوربا،وانضمامها الى هيئات ومؤسسات اوربية ودولية، جعلها تكتسب هوية جماعية مشتركة مع الدول الاوربية الاخرى، وجعلها حلقة وصل بين شرق اوربا وغربها. كما انها استفادت ايضا من قوة اقتصادها الذي جعل منها صاحبة التاثير الاقوى في السياسة الاوربية.وعلى الرغم من قوة الدور الالماني في اوربا، لكن هناك بالمقابل تاثير من قبل الاتحاد الاوربي والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة داخل الاتحاد، تاثيراً واضحاً على السياسة الالمانية، والتي جعلت منها تعمل ضمن اطار اوربي وليس في اطار مستقل.

ثالثا: ان استقرار نظامها السياسي قد انعكس ايجابيا في عملية صنع سياستها الخارجية من خلال الدور المهم الذي يلعبه الراي العام والمؤسسات السياسية والدستورية في رسم وتنفيذ تلك السياسة.حيث ان للسلطة التنفيذية الدور الرئيسي والكبير في صنع القرار الخارجي لما يتمتع به المستشار من صلاحية واسعة خولها له القانون الاساسي في وضع الخطوط العامة لرسم السياسة الخارجية، بالاضافة الى الدور المحوري الذي تلعبه وزارة

الخارجية في هذا المجال بموجب مبدا الوزارة. اما بالنسبة للسلطة النشريعية، فهي من خلال مجالسها ولجانها تعمل على مناقشة السياسة الخارجية واثبات قدرتها في السيطرة عليها وتقديم التوصيات بشانها، ولاسيما التنسيق من اجل وضع اسس مشتركة سواء مع اوربا او بقية دول العالم، ضمن الاطار الدستوري،من خلال لجنتي الشؤون الاوربية والشؤون الخارجية في البوندستاغ التي لها دور مهم في رسم السياسات الالمانية في الإطار الاوربي. اما البوندسرات فهو يعكس وجهة نظر الولايات في مجالات مختلفة، ولاسيما ابرام الولايات للاتفاقات التجارية والثقافية مع الدول الاخرى. ويأتي دور السلطة القضائية في اطار مدى مطابقة السياسة الخارجية للحكومة الاتحادية والولايات، والإجراءات والقرارات المتخذة، لمبادئ القانون الاساسي الالماني وقواعده.

رابعا: ان المانيا تسعى بكل السبل المتاحة الى تدعيم مكانتها الدولية وتعزيزها في اطار الاتحاد الاوربي، معتمدة في ذلك على عنصر اساسي متمثل في القوة الاقتصادية الفاعلة الخاصة بها. بالاضافة الى اعطاء الفرصة لمزيد من التعاون والاعتماد المتبادل بينها وبين دول الاتحاد الاوربي. كما انها على الجانب الآخر لم تعد بحاجة للاندماج مع دول حلف الناتو بالطريقة التي كانت تتعاون بها معها خصوصاً فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية لحفظ السلام. او بمعنى آخر فهي اصبحت الآن اكثر حرية واستقلالية مما سبق في التعامل مع حلفائها، من حيث ان المانيا تحاول لعب دوراً اكثر توازناً واعمق تاثيراً واشد فاعلية، بحيث لا يضر بمصالحها الاقتصادية مع مختلف الدول. ومن جهة اخرى تحاول ضمان عدم التاثير بشكل سلبي في علاقاتها مع دول الاتحاد الاوربي. اما فيما يتعلق بالاقتصاد الالماني، فهو الأكبر والاقوى مقارنة باقتصاديات دول الاتحاد، الا ان هذه القوة ليست كافية لتفرض المانيا هيمنتها وسيطرتها على القارة الاوربية،بل تسعى الى تنميط العلاقات بشكل جديد بما يتناسب مع دورها المتصاعد وقوتها الحالية. فهي لا تريد ان تلعب دور القائد في الاتحاد الاوربي، اذ لا تتدخل في كل المواقف، لكنها تتجه الى فرض مواقفها، اذا ما استشعرت مساساً بمصالحها الاقتصادية ومناطق نفوذها الاساسية.

خامسا: ان المانيالازالت على سعيها الدؤوب نحو تعميق الاتحاد الاوربي، وتطمين جيرانها بانه ليس هناك رايخ رابع ولا انتهاك لحرمة الحدود، بل انها جزء من اوربا الموحدة. بالاضافة الى ذلك بدأتبالسعي التدريجي لتطوير قدراتها الذاتية لتصبح قوة دولية فاعلة، هذا

الأمر كان يستلزم زيادة قدراتها العسكرية واتمام قيادتها للتكتل الاقتصادي الاوربي كنظير للتكتل الاقتصادي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الاميركية.

سادسا: يظهر للعيان ان الساسة الالمان تواقون للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، حتى تكون المانيا قادرة على الاسهام في تطبيق قرارات المجلس وفق قناعتها وبما يتناسب مع قدراتها وليس وفقاً لطلبات تتنافق دوماً مع ضغوط مختلفة.

سابعا: ان الالمان اليوم يعون ماضيهم وحاضرهم، وهم يدركون ان دور المانيا مرتبط على الدوام بصورة الحرب والنوايا التوسعية في اذهان الجيران الاوربيين، وهم لذلك يعملون جاهدين على محو هذه الصورة، ولكن المسالة ليست بهذه السهولة، وكما يذكر البعض بان الالمان يفكرون بالمستقبل لكن جيرانهم لا يفكرون الا بالماضي.

المصادر

اولا : الدساتير والقوانين واللوائح :

١- القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية، ترجمة خليل ابو عياش وآخرون، مؤسسة فريدريش ايبرت، عمان، ٢٠٠٥.

٢-اللائحة الداخلية للبوندستاغ، قسم النشاط الاعلامي البرلماني، برلين،٢٠١١.

ثانيا : الوثائق :

Germany and UN, federal foreign office, public diplomacy, Berlin, 2012.

. Federal Foreign office, public diplomacy (Germany), Berlin, 2012

Federal Foreign office, German information center (GIC), www.almania-info.diplo.de .

ثالثا : الكتب العربية والمعربة :

١- احمد النعيمي، السياسة الخارجية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ٢٠٠١.

٢-اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (دراسة في الاصول والنظريات)، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٥.

٣-بشارة خضر، اوربا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (١٩٩٥-٢٠٠٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

٤-بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٩٧٦.

٥-حقائق عن المانيا، تحرير جانيت شايان وسابينة غيلة، وزارة الخارجية الالمانية،برلين، ٢٠٠٥.

٦-روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتب، عمان، ١٩٨٩.

٧-فيصل عودة الرفوع وعبدالقادر محمد فهمي، نظرية السياسة الخارجية، بلا، عمان، ٢٠٠٩.

٨-مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٢.

٩-محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية: الاوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.

١٠- وليد الشيخ، المانيا: الصعود والتاثير، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٢.

رابعا : البحوث :

١- باسم راشد مطاوع، المانيا العائدة: مظاهر وحدود الصعود الالماني في القارة الاوربية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٨٨، نيسان، ٢٠١٢.

٢-حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانوية، المجلد (٢٥)، العدد (١)، دمشق، ٢٠٠٩.

٣-روسل جيه دالتون، السياسة في المانيا، في (غابرييل موند و بنغهام باول الأبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية)، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٨.

٤-عاصم محمد عمران، الخيارات الاستراتيجية الالمانية في اوربا، في (المانيا الموحدة والقرن القادم)، قضايا دولية،ع٣٤،نشرة دراسات اوربية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٢.

٥-عماد جاد، الاتحاد الاوربي: تطور التجربة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد ١٦١، تموز ٢٠٠٣.

٦-كارل دوتش ولويس ادنجر، السياسة الخارجية للجمهورية الفيدرالية الالمانية، في (مناهج السياسة الخارجية في دول العالم)، اشراف روي مكريدس، ترجمة حسن صعب، المكتبة الاهلية، بيروت، ١٩٦١.

٧-ماري. ان. هامبتون، الماضي والحاضر والمحتمل (هل المانيا قوة عادية)؟ مجموعة مقالات مختارة، مجلة دراسات امنية، المجلد (١٠)، العدد (٢) فرانک كاس، لندن، ٢٠٠٠-٢٠٠١.

خامسا : التقارير : تقارير صادرة عن وزارة الخارجية الالمانية

١- المانيا شريك في بناء الاتحاد الاوربي، حقائق عن المانيا، وزارة الخارجية الالمانية،www.tatsachen-ueber-de

٢-سياسة البيئة، صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، حقائق عن المانيا، www.tatsachen-ueber-de

٣-الاتحاد الاوربي ودول الجوار جنوب شرق اوربا، حقائق عن المانيا وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

٤-عملية الاصلاح في وسط وشرق اوربا، حقائق عن المانيا صادر عن وزارة الخارجية الالمانيةwww.tatsachen-ueber-de

٥-سياسة خارجية وامنية مشتركة، حقائق عن المانيا، صادر عن وزارة الخارجية الالمانية www.tatsachen-ueber-de

٦-سياسة التنمية،حقائق عن المانيا، صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

٧-المركز الاعلامي الالماني، وزارة الخارجية الالمانية، www.almania-info.diplo.de

٨-غريغور شولغن، المانيا شريك في العالم، حقائق عن المانيا، وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-deutschland.de

٩-يوزف يانينغ، المانيا والاتحاد الاوربي، صادر عن وزارة الخارجية الالمانية، www.tatsachen-ueber-de

سادسا : المواقع الالكترونية :

١- السياسة الخارجية للحكومة الالمانية بين الاشادة والنقد، دوينش فيله، موقع على الانترنت، ٢٠٠٧/١٢/٢٧، www.dw-word.de

٢-السياسة الخارجية الالمانية بين اليمين واليسار بعد الحرب الباردة والوحدة، الجمل : قسم الدراسات والترجمة، www.aljaml.com

٣-سمير عواد، هل من صالح العرب حصول المانيا على مقعد دائم في مجلس الأمن، العرب اونلاين، www.alarab online.orge

الملخص

بعد الاستقرار السياسي الذي حققته المانيا من خلال اعادة بناء بنيتها السياسية بعد عملية اعادة التوحيد، انعكس ذلك ايجابيا على سلوكها السياسي الخارجي. لقد استفادت من الدروس والعبر التي حملتها تجارب الماضي واستطاعت ان تطور منهج سياستها الخارجية وعملية صنعها، بالشكل الذي يتلائم مع قدراتها وانجازاتها على صعيد بنيتها الجديدة وسلوكها الخارجي الجديد. فقد وجدت نفسها بين مركز التطورات السياسية العالمية والاستفادة منها. ويعود النجاح في التعامل مع هذه المعطيات الجديدة الى الخطوات المتخذة في عملية صنع سياستها الخارجية والتي تعتمد على اسس تتميز بالوسطية والثبات والاستمرارية. كما ان العنصر الاساسي للسياسة الخارجية الالمانية الذي عملت عليه الحكومات المتعاقبة يتجلى في دخول البلاد اشكالا مختلفة من العمل المشترك والتعاون المتعدد الاطراف من اجل تحقيق اهدافها المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وادراك صناع السياسة الخارجية الالمانية حقيقة اندماج بلدهم مع محيطه هو شرط اساسي.

پوختە

داوابەدوای ئەو سەقامگیرییە سیاسیەی ئەڵمانیا بە دیهێنا لە ڕێگەی بنیاتنانەوەی ژێرخانی سیاسی لەدوای پرۆسەی سەرلەنوێ یەکگرتنەوە، کە ڕەنگدانەوەییەکی پۆزەتیڤانەی هەبوو لەسەر ڕەفتاری سیاسەتی دەرەوەیی. ئەڵمانیا سوودی لەو وانە و پەندانەی ئەزموونی ڕابردووی وەرگرت بەهۆیەوە توانی میکانیزمی سیاسەتی دەرەوە و پرۆسەی درستکردنی گەشە پێبدات، بەجۆرێک کە لەگەڵ توانا ودەستکەوتە بەدیهاتووەکانی لەسەر ئاستی ژێرخانی نوێ گونجاو بوو، بەهۆیەوە خۆی لەنیوەندی گەشەسەندنی سیاسییە جیهانییەکان و سوود لێوەرگرتنی بینیەوە. هۆکاری سەرکەوتن و مامەڵە کردنی لەگەڵ دەرهاویشتە نوێیەکان دەگەڕێنەوە بۆ هەنگاوەکانی لە پرۆسەی دروستکردنی سیاسەتی دەرەوە کە پشت بەستە بە بناغەی نیوەندگیری و سەقامگیری و بەردەوامبوون. هەروەها ڕەگەزی سەرەکی لە سیاسەتی دەرەوەی ئەڵمانیا کە حکومەتە یەک لەدوای یەکەکان لەسەری ڕۆیشتوون خۆی لە کاری پێکەوەیی و هاوکاری هەمەلایەنە دەبینێتەوە لە پێناو بەدیهێنانی ئامانجەکانی وەک پاراستنی ئاشتی وئاسایشی نیودەوڵەتی. پەی بردن بە دروستکردنی سیاسەتی دەرەوە هۆکاریک و ڕەگەزێکی بنەڕەتی بووە بۆ لەم ڕووەوە.

Abstract

After the political stability achieved by Germany by rebuilding the political structure after the reunification process, reflected positively on the conduct of its foreign policy. It has benefited from the lessons that her campaign experience of the past and was able to approach the development of its foreign policy, a way that fits with their capabilities and achievements at the level of the new structure and the new external behavior. Germany has found itself the center of the global political developments and take advantage of them. And back success in dealing with these new data to the steps taken in the foreign policy-making process, which depends on the foundations characterized by moderation and consistency and continuity. Also, the key element of German foreign policy which worked by successive governments is reflected in the entry of the country's various forms of joint action and multilateral cooperation in order to achieve its objectives of maintaining international peace and security, and the realization of German foreign policy makers fact the integration of their country with its surroundings is a prerequisite